

المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني.

محمد دردور*

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية،

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل

حسين بوقارة

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03.

تاريخ الاستلام: 2020-10-01 / تاريخ المراجعة 2020-10-16 / تاريخ القبول: 2020-11-25.

ملخص:

خلقت التغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية الجزائرية سواء على الصعيد الإفريقي أو العربي جملة من التحديات غير المسبوقة، والتي كان لها تأثيرات مباشرة على الجزائر، خاصة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما فرضت على الجزائر أن تتخذ إجراءات عديدة على الصعيد الداخلي لمواجهة تحديات بيئة إقليمية جد متوترة، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة المعتمدة على المنهج الوصفي بهدف تحديد مختلف إجراءات المواجهة التي تعتمد عليها الجزائر ودراسة مدى نجاعتها، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وكذلك اعتماد مختلف صيغ التعاون على المستوى الإقليمي، إضافة إلى تعزيز مستويات التنسيق مع مختلف الفواعل الدولية على المستوى العالمي.

الكلمات الدالة:

المحيط الإقليمي، الأمن الوطني، التحديات الأمنية، الساحل الإفريقي، الربيع العربي.

L'environnement régional algérien et les défis de la sécurité nationale.

Mohammed DERDOUR

Hocine BOUKARA

Résumé:

Les mutations de la scène régionale algérienne, que ce soit au niveau africain ou arabe, ont créé un certain nombre de défis sans précédent, comme elles ont eu des impacts directs sur l'Algérie, tant sur les plans politiques, sécuritaires, économiques que sociaux. Cela a poussé l'Algérie à prendre de nombreuses mesures en interne pour faire face aux défis de l'environnement. Cette contribution fondée sur une approche descriptive, tente en premier lieu d'identifier les différentes mesures adoptées par l'Algérie et s'interroger en second lieu d'évaluer l'étendue de leur efficacité. Elle montre bien la nécessité de préserver la stabilité interne, d'adopter diverses formes de coopération au niveau régional, en plus de renforcer les niveaux de coordination avec divers acteurs au niveau mondial.

Mots Clefs:

l'environnement régional, la sécurité nationale, les défis sécuritaires, sahel africain, printemps arabe.

The Algerian regional environment and the challenges of national security.

Mohammed DERDOUR

Hocine BOUKARA

Summary:

The changes in the Algerian regional scene, whether at the African or Arab level, have created a number of unprecedented challenges, as they have had direct impacts on Algeria, both on the political, security, economic and social levels. This has prompted Algeria to take many internal steps to address environmental challenges. This contribution, based on a descriptive approach, first tries to identify the various measures adopted by Algeria and second to assess the extent of their effectiveness, It demonstrates the need to preserve internal stability, to adopt various forms of cooperation at the regional level, and to strengthen the levels of coordination with various actors at the global level.

Key Words:

regional environment, national security, security challenges, African Sahel, Arab Spring.

مقدمة

تشكل منطقة الساحل الإفريقي مصدرا خطيرا لتهديد الأمن الوطني الجزائري والأمن الإقليمي بصفة عامة بفعل ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل، والذي أخذ منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة في المنطقة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة وتنوع نشاطاتها من أجل زيادة مصادر تمويلها. حيث أنتجت علاقات تبادل المنفعة هذه تزايدا خطيرا في عدد وحجم الهجمات الإرهابية التي تكون منطقة الساحل الإفريقي مسرحا أو منطلقا لها، كما أطلقت موجات من المهاجرين غير الشرعيين مع كل ما يحملونه من تهديدات اقتصادية واجتماعية، وفي كل الحالات سينعكس الأمر سلبا على الأمن الوطني الجزائري لكونها ممر العبور أو محطة الوصول. كما أن بعض الدول العربية التي شهدت بداية من سنة 2011 ما اصطلح عليه بالربيع العربي عرفت انزلاقات أمنية خطيرة، فليبيا تمر بواحدة من أصعب المراحل في تاريخها، فالإقتتال الدائر حاليا يعتبر في حال استمراره بداية لحرب أهلية شاملة، كما أن انتشار الأسلحة بجميع أنواعها يعد من أخطر تبعات الأزمة الليبية. في حين أن الأزمة السورية وبعد تدخل الفواعل الخارجية وانتشار الجماعات الإرهابية خلقت بيئة غير مستقرة دفعت بالسوريين إلى الهجرة باتجاه دول الجوار ثم الدول العربية قبل أن يشكلوا واحدة من أكبر موجات الهجرة باتجاه الدول الأوروبية.

أمام هذا الوضع الإقليمي غير المستقر، ومع انتشار كل هذه التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري، تأتي هذه الدراسة بهدف ضبط مفهوم الإقليم والنظام الإقليمي، ثم رصد مختلف التحديات الجديدة التي يشهدها الفضاء الإقليمي الجزائري انطلاقا من بعده الإفريقي والعربي، وذلك من أجل تحديد مختلف الإجراءات التي تعتمدها الجزائر وتحليل مدى فعاليتها من خلال طرح الإشكالية التالية:

- كيف تتعامل الجزائر مع مختلف التحديات الجديدة التي يشهدها محيطها الإقليمي؟

حيث تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

- كلما نجحت الجزائر في التوفيق بين استقرارها الداخلي وحضورها الخارجي كلما ساهم ذلك

في تدعيم موقفها في مواجهة التحديات الإقليمية الجديدة.

I. مفهوم الإقليم والنظام الإقليمي

التقسيم الإقليمي عند الجغرافيين يقوم على أساس وحدات مساحية تشتمل على أنماط مميزة من الظواهر الجغرافية (الطبيعية) أو البشرية أو من خليط منها، سواء في الماضي أو الحاضر، هذه الظواهر تتوزع فوق وحدات مساحية تتميز باختلافها من مكان إلى آخر، مثلما تتغير من زمان إلى آخر، فينتج عن هذا التباين مناطق على سطح الأرض تتميز بالاختلاف فيما بينها، ومن ثم تظهر على هذا السطح مجموعة من "الأقاليم".

1. تعريف الإقليم

يعتبر مفهوم الإقليم "Region" أطول مفاهيم علم الجغرافيا بقاء وأكثرها جذبا لاهتمام الجغرافيين، ولا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الإقليم عندما يستخدم بغير صفة تلحق به، ولكن المصطلح يعنى "جزء من سطح الأرض يتميز بشكل أو بآخر عن غيره من الأجزاء"⁽¹⁾، ومنه يعرف الإقليم على هذا الأساس بأنه: "منطقة من سطح الأرض تتسم بالتجانس بين عناصرها الجغرافية على المستوى الداخلي؛ أي داخل إطارها، وباختلاف هذه العناصر على المستوى الخارجي؛ أي بينها وبين غيرها من المناطق الأخرى"⁽²⁾، كما تعرف القواميس ذات الصلة بالموضوع كلمة "إقليم" بأنها: "منطقة واسعة نسبيا، ذات مدى مكاني محدد، على أن يكون للأجزاء المختلفة لهذه المنطقة وبصورة مشتركة بعض الخصائص أو العلاقات أقلها الموقع المشترك"⁽³⁾.

ولما كانت مهمة علم الجغرافيا هي دراسة هذه البيئة الكبيرة والمتنوعة الخصائص والمظاهر، فقد ظهرت الحاجة من أجل تحقيق هذا الهدف إلى دراسة الأجزاء التركيبية أو الأجزاء المؤلفة لهذه البيئة الكبيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق منهج الجغرافيا الإقليمية أو المنهج الإقليمي في الجغرافيا، فالجغرافيا الإقليمية تعتبر من وجهة نظر كثير من الجغرافيين الوسيلة التي يتمكن بها الجغرافي من الوصول إلى هدفه الأساسي، وهو فهم وتفسير الاختلافات المكانية بين أجزاء سطح الأرض المختلفة⁽⁴⁾،

وتركز الجغرافيا الإقليمية على الربط بين الظواهر الجغرافية في الإقليم من أجل إظهار العلاقة المركبة بين الإنسان وبيئته، كذلك تهتم بإظهار وتوضيح الاختلاف الإقليمي ضمن الوحدة المكانية الأكبر من مستوى الإقليم، هذا الإقليم يتحدد إطاره بكل من هدف الدراسة وموضوعها وحيزها المكاني، ولهذا يتفاوت مدى البحث من مستوى القرية إلى مستوى القارة، وربما يتسع ليشمل العالم⁽⁵⁾.

مع بداية القرن العشرين، أسس رودولف كجلين "Rudolf Kjellen" لما يعرف بالجيوسياسة، وذلك بناء على أعمال فريدريك راتزل "Friedrich Ratzel" حول الجغرافيا السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي يعود إليه الفضل في اعتماد الجغرافيا السياسية كمنهجية تهتم بالروابط الموجودة بين المجتمعات والوسط الطبيعي الذي تعيش فيه، حيث ربط راتزل بين المجال الحيوي والقوة الإقليمية، على اعتبار أن الدولة بنية حية تتأثر بالوسط الطبيعي الذي توجد فيه⁽⁶⁾.

في حين يعود الفضل في تأسيس الجيوسياسة كمنهج إلى الألماني كارل هوشوفر "Karl Haushofer" في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ميز بين الجغرافيا السياسية التي تهتم بتوزيع السلطة الدولية على القارات، والشروط التي تمارس من خلالها هذه السلطة مثل الموارد والأرض والمناخ، وبين الجيوسياسة التي تعتمد النشاط السياسي في فضاء طبيعي موضوعا لها، وبدوره أكد هارولد سبروت "Harold Sprout" على أن البيئة الجيوسياسية هي التي تحدد السلوكيات والقرارات وتطرح الخيارات، وحسبه ليس العامل الجغرافي هو المحدد لخيارات صانع القرار، وإنما صانع القرار هو من يطرح خياراته بالرجوع إلى بيئته الطبيعية التي يعرفها، وإلى الإمكانيات والموارد وهامش المناورة التي تمنحها له هذه البيئة⁽⁷⁾، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الفضاء الجيوسياسي تمثل المنهجية لتقييم قدرات وإمكانيات دولة معينة، وتحليل سياستها الخارجية.

2. تعريف النظام الإقليمي

ليست هناك معايير واضحة ودقيقة لتعريف النظام الإقليمي، لكن هذا لا ينفى وجود اجتهادات ومحاولات لتعريفه، فكلمة "نظام" "System" تعني مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تعد بمثابة مرتكزات، وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية التأثير المتبادل داخل الهيكل

النظامي، بحيث إذا حدث خلل في جزء ينجم عنه اختلال في كل الأجزاء. فالنظام بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود تفصلها عن بيئتها وعن محيطها.

ومصطلح النظام الإقليمي كما يراه هولتسي "Holsti"، هو تعبير عن "مجموعة من الوحدات السياسية المرتبطة -سواء كانت قبائل أو دول أو إمبراطوريات- تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لمسالك مرتبة"⁽⁸⁾، في حين عرفه لويس كانتوري "Louis Cantori" وستيفن شبيغل "Steven Spiegel" على أنه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال وموقف دول خارجة عن النظام"⁽⁹⁾، وهذا التعريف لفت الانتباه إلى الجانب المغيب، وهو الجانب الثقافي الذي يمنح الإحساس بالوعي الثقافي والانتماء.

فانطلاقا من التعاريف السابقة وبناء على وجهات نظر المفكرين المختلفة، يمكن إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي من خلالها يوصف نظام ما على أنه نظام إقليمي وهي:

- الفواعل: ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.

- الجوار الجغرافي: أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.

- الخصوصية: أي كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى.

- قوة التجانس: أي وجود تجانس في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمقدوره تكوين

الوعي الإقليمي والهوية الإقليمية.

3. المحيط الإقليمي الجزائري

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا جعل منها النقطة المشتركة بين ثلاث دوائر إقليمية، فتوغل صحرائها في عمق القارة الإفريقية جعل منها جزءا من الإقليم القاري الإفريقي، وكذلك انتمائها للوطن العربي الذي أعطاها بعدا إقليميا عربيا، بالإضافة إلى البعد المتوسطي الذي يشمل دول حوض البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا، جنوب أوروبا وغرب آسيا. وتركز هذه الدراسة

على المحيط الإقليمي الجزائري في بعده الإفريقي والعربي بحكم كثافة التهديدات الأمنية العابرة للأوطان، والتي يكون مصدرها بالأساس منطقة الساحل الإفريقي المضطربة أو الدول العربية التي تشهد تبعات ما يسمى بالربيع العربي.

أ- البعد الإقليمي الإفريقي

يحدد التاريخ والجغرافيا انتماء الجزائر للفضاء الإقليمي الإفريقي، غير أن ما حرك السياسة الخارجية في السنوات الأولى بعد الاستقلال نحو الدائرة الإفريقية هو المتغير السياسي والإيديولوجي بالدرجة الأولى، فمحاربة الاستعمار والتمييز العنصري والتضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر شكل نواة تضامن للدول الإفريقية. وقد تجلّى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر إفريقيا في كثير من المسائل التي سيطرت على الساحة الإفريقية، كما كانت الجزائر مسرحا للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة وكذا المستوى الوزاري إضافة إلى المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية مثل المهرجان الثقافي الإفريقي سنة 1969⁽¹⁰⁾.

ومع التغيرات التي حملتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة اقتتعت الدول الإفريقية أنها مطالبة بالتكيف مع متغيرات المرحلة عبر خلق تكامل اقتصادي يدفع بعجلة التنمية في القارة الإفريقية ويقلل من حدة الفقر في القارة عبر توفير الاستقرار الأمني ووضع حد للنزاعات التي تشكل العقبة الأساسية في طريق تنفيذ برنامج التنمية والتكامل الاقتصادي⁽¹¹⁾.

وقد برز دور الجزائر إفريقيا في المجال الاقتصادي والتنموي على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، كما تجلّى بشكل واضح من خلال اهتمامها البالغ بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، والتي تشكل برنامج عمل للاتحاد الإفريقي يمثل جانب التنمية ويعرض استراتيجية إفريقيا للتعامل مع قضايا ومشاكل التنمية، وهو البرنامج الذي يعكس رؤية إفريقية لاستراتيجية التنمية⁽¹²⁾.

ب- البعد الإقليمي العربي

كان للعوامل الثقافية والعرقية دور هام في تحديد الدائرة العربية كفضاء إقليمي للجزائر، وكان هذا واضحا في العقيدة الجزائرية وتعاملاتها مع القضايا العربية بعد الاستقلال، والتي كانت امتدادا

مباشراً للعلاقات التي نشأت مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية⁽¹³⁾، غير أن تفاعل الجزائر مع محيطها الإقليمي في بعده العربي شهد مزيجاً من التذبذب والتراجع، وذلك راجع للتغيرات التي صحت في بنية النظام الإقليمي العربي عبر مراحل تطوره المختلفة، وهذا ما فرض على الجزائر أن تتعامل مع كل مرحلة وفق استراتيجية مختلفة.

ورغم ذلك فإن التغيرات التي شهدتها الساحة العربية لم تمنع الجزائر من الحفاظ على المبادئ التي طالما وجهت سياستها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد اعتمدت الجزائر من منطلق تأثير القيم العربية الإسلامية والمبادئ الثورية على سياسة خارجية تهيمن عليها الراديكالية والحياد الإيجابي، فوقفت موقف الداعم الدائم للقضايا العربية الذي يجسده موقفها من القضية الفلسطينية، في مقابل الحياد الإيجابي في كل ما يتعلق بالنزاعات العربية-العربية⁽¹⁴⁾.

II. تحديات المحيط الإقليمي الجزائري

أبرزت التحديات الإقليمية الجديدة العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والأمنية، حيث برزت عديد الفواعل كالجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وتهريب السلاح، والذي أصبح في متناول مختلف الطوائف في ظل استفحال ظاهرة التشدد الطائفي، ومن الطبيعي أن تمتد هذه الفوضى إلى الجزائر باعتبارها ذات امتداد جغرافي واسع يشكل نقاط تماس مع كل نقاط التوتر في المنطقة، وهو ما خلق جملة من التحديات على طول محيطها الإقليمي.

1. التحديات السياسية

أنتج الربيع العربي واستمرار حالة الفوضى في منطقة الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات السياسية غير المسبوقة، والتي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري، فبالإضافة إلى خطر التفكك والانقسام الذي صار خياراً مطروحاً لحل الأزمات في المنطقة العربية والساحل الإفريقي، تصطدم محاولات الجزائر لاحتواء أزمات محيطها الإقليمي بتبعات استمرار التدخلات الأجنبية والسياسات الإقليمية المنافسة.

أ- الانفصال والتفكك الدولاتي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من الأقاليم الجغرافية بالغة الحساسية سياسيا وامنيا، حيث تعتبر أزمة التوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، ويبقى حضورها هو الأهم ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، إلا أن موجة الحراك العربي عملت بشكل واضح على تأجيحها، فمع استمرار الربيع العربي تعالت خطابات الانفصال في سوريا، حيث أدخلت الأزمة البلاد في مآهات الطائفية وطروحات الانفصال والتقسيم. كما شهدت ليبيا انقساما إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا، حيث أصبح خطاب القبيلة مسيطرا ومطروحا بقوة، هذا الوضع طرح إشكالية إعادة بناء الدولة في ليبيا بسبب غياب التوافق، ويرجح خيار التفكك والانقسام كسيناريو لحل الأزمة الليبية، وهذه الخطابات في ظل زمن العولمة تفرض على الجزائر أن تكون حذرة اتجاه مطالب الانفصال، خاصة وأنها تقع ضمن الإطار الجغرافي للمنطقة وليست مطالب الانفصال بعيدة عنها⁽¹⁵⁾.

ب- استمرار التدخل الأجنبي

التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والذي يشكل انعكاسا للموقف الأوروبي اتجاه مركب الأزمات في الساحل الإفريقي ساهم في تعقيد الأزمة وعرقلة مساعي حلها، خاصة في ظل تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنصرية ضد القبائل العربية وجماعات التوارق في المنطقة، كما كانت لهذه العمليات العسكرية تداعيات خطيرة على الجزائر، خاصة فيما تعلق باختراق الحدود من قبل الجماعات الإرهابية بعد تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق الشمالية من مالي والمطللة على الحدود الجزائرية، حيث أكد الخبراء العسكريون أن طريقة القتال التي انتهجتها القوات الفرنسية نقلت الحرب إلى مناطق قريبة من الحدود الجنوبية للجزائر، ليكون الهجوم الإرهابي على القاعدة الغازية بعين أمнас أول ضريبة تدفعها الجزائر نتيجة الحرب الفرنسية على مالي⁽¹⁶⁾.

في المقابل زاد التدخل الأجنبي في ليبيا من قوة تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى الناشطة في المنطقة وزيادة نفوذها، فقد استفادت هذه المنظمات الإرهابية من إمدادات ضخمة من

الأسلحة المسربة من الأراضي الليبية، كما خلق التدخل الأجنبي تعاطفا اجتماعيا معها، خاصة وأن سكان المنطقة الذين يدينون بالإسلام لن يتقبلوا أي تواجد غربي يذكرهم بالماضي الاستعماري أو بواقع دول أخرى تعرضت للغزو الغربي على غرار العراق وأفغانستان، وهو ما يمنح الغطاء الديني والإيديولوجي للتنظيمات الإرهابية ويوفر لها التعاطف والدعم من المجتمعات المحلية⁽¹⁷⁾.

2. التحديات الأمنية

خلقت دول الجوار الجزائري التي تعاني من الفشل الدولاتي، وعدم القدرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية وتمرد جهات وأقاليم الملاذ الآمن على طول الحدود الجزائرية للجماعات الإرهابية المسلحة، وشبكات تجارة السلاح وشبكات الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وهو ما يطرح العديد من المشاكل الأمنية التي تؤثر بشكل خطير ومباشر على الأمن والاستقرار الوطني، وأمام تعدد التحديات الأمنية وتتوعد مصادرها صار من الضروري الوصول إلى تكوين صورة واضحة وحقيقية عن مجمل هذه التحديات بالشكل الذي يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة للمواجهة.

أ- الإرهاب

تجددت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من تونس، ليبيا ومالي، حيث أخذت منحاً تصاعدياً بتصاعد الأحداث في هذه البلدان، بدأت أولى هذه الاعتداءات باختطاف والي إيزي في جانفي 2012، ثم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست في شهر مارس من نفس السنة، وفي شهر أفريل، أي بعد حوالي شهر واحد على اعتداء تمنراست تمت عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو شمال مالي، أما في 30 جوان 2012 فقامت جماعة إرهابية بتفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة⁽¹⁸⁾.

ثم وصلت هذه الاعتداءات المتكررة إلى ذروتها مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي شهر جانفي 2013، حيث عبرت مجموعة إرهابية مكونة من 32 عنصراً مسلحاً بأسلحة ثقيلة الحدود الجزائرية الليبية، وتقدمت نحو قاعدة الحياة لمنشأة تيقنتورين، حيث أصبحت القاعدة تحت سيطرة الجماعة التي بدأت تضع شروطاً بنية التفاوض مع السلطات الجزائرية، غير أن هذه الأخيرة

ومن مبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية رجحت الحل العسكري الذي مكن من استرجاع السيطرة على المنشأة القاعدية، وهو الخيار الذي كلف حياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة⁽¹⁹⁾.

ب- التهريب وتجارة السلاح

تهدد عصابات التهريب بجميع أنواعها القانون والنظام في المناطق الحدودية، في الشرق "تونس وليبيا" والغرب "المغرب" والحدود الصحراوية "موريتانيا ومالي والنيجر"، وتعطل الاقتصاد وتلحق به خسائر فادحة، حيث يتم تهريب السلع الأساسية (الحليب والزيت والوقود...) المدعومة من قبل الحكومة خارج الأراضي الجزائرية. وعلى سبيل المثال، تمثل كميات وقود الديزل التي نقلها المهربون إلى المغرب وتونس في عام 2015 خسارة للخزينة العمومية تقدر بأكثر من مليار دولار أمريكي⁽²⁰⁾.

كما تمثل تجارة الأسلحة غير المشروعة تهديدا للقانون والنظام، وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة عالمية لدرجة أن التقديرات تشير إلى أن هناك 875 مليون قطعة سلاح صغيرة متداولة بطريقة غير مشروعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 100 مليون في أفريقيا، يبقى أن هذه الظاهرة قد نمت بشكل كبير في منطقة الساحل والصحراء منذ اندلاع الأزمة في ليبيا، والتي منحت ترسانة هائلة لتستخدمها الميليشيات والمجموعات الإرهابية وحتى تجار المخدرات، فما لا يقل عن 20 مليون قطعة سلاح صغيرة يتم تداولها في منطقة الساحل، إضافة إلى رشاشات ثقيلة ومنصات إطلاق صواريخ، وصواريخ أرض جو تسربت من مخازن السلاح الليبية بعد انهيار نظام الرئيس السابق معمر القذافي⁽²¹⁾.

3. التحديات الاقتصادية والاجتماعية

ساهمت ثورات الربيع العربي والوضع المتأزم في عدد من الدول العربية مثل ليبيا وسوريا في تصاعد حالة عدم الاستقرار والهجرة إلى الجزائر بصفة قانونية أو بطريقة غير شرعية، وتحولت معها الجزائر إلى محطة عبور إلى أوروبا أو وجهة إقامة واستقرار، كما تدفق مئات الآلاف من

اللاجئين الأفارقة إلى البلاد في السنوات الأخيرة بسبب انعدام الأمن في شمال مالي، وهي وفود تميل إلى البقاء في البلاد بسبب صعوبة الوصول إلى الجانب الأوروبي وكذلك بسبب الوضع الاقتصادي المريح نسبيا في الجزائر، وهذا ما يفرض على الجزائر مزيدا من التحديات.

أ- اختلال تسيير النفقات

إن النفقات المالية الضخمة الموجهة للموارد البشرية واقتناء التجهيزات العسكرية للقوات الأمنية المسخرة لتأمين الحدود، والتي يتم اقتطاعها من خزينة الدولة للتصدي لمختلف الأزمات المنتشرة على طول الشريط الحدودي، كلها تأتي على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر التي مازالت تعاني التبعية لقطاع المحروقات بشكل مقلق، فأسعار المحروقات تتميز بالارتفاع والانخفاض المفاجئ، وهذا ما بدأ بالتأثير على الجزائر منذ جوان 2014 بتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بدوره على دورها ومدى قدرة تأثيرها وصمودها أمام حالة اللااستقرار التي تحيط بها، فضلا عن مواجهة أمواج المهاجرين المتدفقة على الجزائر، ومن جهة أخرى تؤثر هذه النفقات على وتيرة التنمية في الجزائر، فإن كان تحقيق الأمن قضية ضرورية ومحورية لقيام الدولة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية مسألة لا تقل عنه أهمية من أجل بقاء الدولة واستمرارها⁽²²⁾.

ب- الهجرة غير الشرعية

نتج عن العدد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين العديد من التداعيات، ولم يتوقف الأمر عند التداعيات الاقتصادية، بل تجاوزه ليشمل الجوانب الأمنية والاجتماعية والصحية وحتى الثقافية، وإذا كانت الآثار الاقتصادية سريعة الظهور، فإن الآثار على الجوانب الأخرى تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد يوم حتى تصل إلى مستوى يصعب بعده السيطرة عليها، فالهجرة غير الشرعية تشكل مصدر قلق شديد للمصالح الأمنية لأن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة للمهاجرين غير الشرعيين وإقحامهم في نشاطات إجرامية، والتواطؤ بين الجماعات الإرهابية والمهربين والعلاقة الوطيدة بين الإرهابيين والجماعات المتخصصة في تسيير الهجرة غير الشرعية جعل من المهاجرين غير الشرعيين شركاء في النشاطات الإجرامية بحكم المصلحة المتبادلة

بينهما⁽²³⁾، كما أن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين السريين، وما يحملونه من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم، كالكوليرا ومرض السيدا والأمراض الجنسية المختلفة، أصبح يشكل خطرا على صحة أفراد المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة من المصابين بهذا الداء القاتل "السيدا" على المستوى الوطني سجلت في ولاية تمنراست⁽²⁴⁾.

III. رهانات تفعيل الدور الجزائري إقليميا

أفرزت البيئة الإقليمية غير المستقرة مجموعة من التحديات التي فرضت على الجزائر مراجعة أولوياتها ووضع ترتيبات جديدة من أجل تحقيق أمنها الوطني واستعادة دورها الريادي في إدارة أزمت المنطقة، وفي هذا الإطار تراهن الجزائر على مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها على مختلف الأصعدة من أجل احتواء تداعيات الأوضاع الأمنية المضطربة في منطقة الساحل الإفريقي وكذا التحديات الأمنية غير مسبوقة التي أصبحت بعض الدول العربية التي شهدت موجة الربيع العربي على غرار ليبيا وسوريا مصدرا لها.

1. على المستوى الوطني

أمام الاعتداءات الإرهابية المتجددة التي شهدتها المناطق الجنوبية للجزائر بصفة خاصة، والتي شكلت تهديدا حقيقيا لأمنها الوطني وأمن شركائها الاقتصاديين عبر استهداف القطاع الاقتصادي على غرار الهجوم الإرهابي الذي استهدف المنشأة الغازية في تيفنتورين، ومع تزايد قوة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل مستفيدة من الانفلات الأمني الحاصل في ليبيا وما رافقه من انتشار كبير للأسلحة في المنطقة، اعتمدت الجزائر مجموعة من الإجراءات الأمنية على الصعيد الوطني من أجل تأمين الحدود ومواجهة التهديدات المتزايدة على أمنها الوطني.

أ- رفع ميزانية الدفاع

تحفز العديد من الأسباب الطويلة الأمد والقصيرة الأجل الزيادة الكبيرة في النفقات والمشتريات الدفاعية وتحديدا منذ عام 2011 "عام الربيع العربي"، حيث تبلغ حصة مصروفات الدفاع الجزائرية 54% من المجموع الإقليمي في شمال إفريقيا، وخلال عام 2012 واصلت الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة 5.2 %، وبنسبة 189 % خلال الفترة 2003-2012. مع التركيز بشكل خاص على تحديث القوات المسلحة وإضفاء الطابع الاحترافي عليها من خلال استبدال المعدات القديمة والعتيقة وبرامج التدريب المستهدفة، ومن الأسباب التي أوجبت هذه الزيادة في ميزانية الدفاع⁽²⁵⁾:

- استمرار بؤر الإرهاب في المناطق المحيطة بالجزائر على طول الحدود الشرقية والجنوبية
- دفع الجيش الجزائري إلى التركيز على المعدات وأنظمة الدفاع للتحكم في هذا المجال.
- الصراع في مالي وعدم الاستقرار المستمر في ليبيا، والذي أدى إلى زيادة حالة التأهب في البلاد خشية تداعيات الربيع العربي.
- آثار الهجوم على محطة الغاز في عين أمناس الانتباه مجددا للمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار الذي يأتي من خارج الحدود، وعزز تصميم الدولة على تعزيز قدراتها الدفاعية.
- السلام البارد الطويل الأجل بين المغرب والجزائر، والذي دفع كلا البلدين إلى سباق تسلح لا نهاية له، يؤدي إلى عمليات شراء دفاعية.

ب- تعزيز أمن الحدود

تمتلك الجزائر منذ عام 2011 ما لا يقل عن 7000 من رجال قوات الدرك حراس الحدود في موقع دفاعي على طول الحدود الجزائرية الليبية، بالإضافة إلى أكثر من 20.000 جندي في الناحيتين العسكريتين الرابعة "ورقلة" والسادسة "تمنراست". وعلى طول الحدود الجنوبية البعيدة مع ليبيا ومالي والنيجر، أنشأت وزارة الدفاع 30 قاعدة جديدة لقوات الدرك في عام 2012، وقاعدة جوية

جديدة تتمثل مهمتها في تغطية أكبر للمناطق الصحراوية المتاخمة للحدود الجزائرية حيث ينتقل الإرهابيون، كما نشرت 3000 عسكري في القواعد الجوية لتكون بمثابة قوات التدخل التي يمكن نقلها عبر المروحيات والطائرات العسكرية الكبيرة⁽²⁶⁾.

2. على المستوى الإقليمي

تقوم الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات المتفاقمة في محيطها الإقليمي على المستوى الإقليمي على مقارنة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها البديل عن التدخل التي اتخذته بعض الفواعل الدولية خيارا لإدارة وتسوية الأزمات في المنطقة، حيث عملت الجزائر على خلق مسارات ثنائية للتعاون مع دول الجوار "تونس، ليبيا، النيجر ومالي"، كما قدمت المساعدات السياسية والمالية وحتى العسكرية "تسليح وتدريب" لدول الساحل العاجزة عن المساهمة في جهود مكافحة الإرهاب، إضافة إلى التعاون الأمني لحراسة الحدود وتشكيل دوريات مشتركة وتقاسم المعلومات الاستخباراتية.

أ- التعاون الأمني

تعتمد الجزائر إقليميا على تقديم أولوية التنسيق الأمني المشترك بينها وبين دول الجوار، سواء تعلق الأمر بدول الساحل فيما يخص القضايا التي تتخبط فيها المنطقة، وكذلك مع دول الجوار على الناحية الشرقية "ليبيا وتونس"، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها تداعيات الربيع العربي وتطورات الأزمة الليبية، وفي هذا الصدد وقعت الجزائر سنة 2012 اتفاقيات ثنائية مع ليبيا بشأن القضايا الأمنية المشتركة، وفي شهر أوت 2013، ومن أجل مواجهة الاختراقات المتكررة والمستمرة للحدود المشتركة بين البلدين من قبل المهربين والإرهابيين، قررت الجزائر تفعيل لجنة مشتركة مع ليبيا، يمثل الأمن جانبا رئيسيا فيها. كما دعمت الجزائر ليبيا من أجل تطوير جيشها وشرطتها، حيث أعلن رئيس الوزراء الليبي في أوت 2013 أنه سيتم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور الدورات التدريبية⁽²⁷⁾.

فيما يشمل التعاون الجزائري مع دول الساحل الإفريقي تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي، وفي هذا الإطار قامت الجزائر في عديد المرات بتزويد قوات دول الساحل الإفريقي بالعتاد العسكري

لمواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وهي تهديدات متجددة مرتبطة بعدم الاستقرار المولود بعد الربيع العربي، وخاصة في المنطقة التي تلتقي فيها الصحراء بالساحل، ولهذا الغرض على وجه التحديد تم إنشاء لجنة قيادة الأركان للعمليات المشتركة بقيادة الجزائر في عام 2010، وذلك في مهمة لتأمين منطقة الساحل والصحراء والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عبر تحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية جماعية لمواجهة، وكذلك دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل من أجل التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح في المنطقة، بالتأكيد على أولوية حماية دول المنطقة بعيدا عن أي وصاية خارجية⁽²⁸⁾.

ب- تفعيل آليات التنمية

تسعى الجزائر إلى اعتماد مقاربة تنموية من أجل حل الأزمات والاضطرابات الأمنية التي يشهدها محيطها الإقليمي في الآونة الأخيرة، وذلك للارتباط الوثيق بين تفعيل التنمية وتحقيق الأمن، وعلى العكس من ذلك فإن غياب التنمية يهدد أمن الدولة، كما أنه لا يمكن الحديث عن التنمية في غياب الأمن، وهي الوضعية التي تسيطر على المشهد الإفريقي بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص. وهو الأمر الذي دفع الجزائر إلى إطلاق وتبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تحريك عجلة التنمية في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، ويظهر الدور الجزائري جليا في إطار تفعيل "مبادرة النيباد" التي تهدف إلى تقليص الفوارق بين القارة الإفريقية والدول المتقدمة عبر العمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وذلك عبر عقد تتعهد فيه إفريقيا بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل أن تلتزم الدول المتقدمة بزيادة قيمة المساعدات وحجم الاستثمارات.⁽²⁹⁾

كما بذلت الجزائر مجهوداتها لدعم التعاون بين دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث أشرفت على إنجاز مشاريع للهياكل القاعدية التي تدعم التنمية في المنطقة، بالإضافة إلى تقديمها لمساعدات مالية بهدف تجسيد تنمية حقيقية في المناطق الواقعة شمال مالي، حيث مولت مشاريع مرتبطة بالصحة والتكوين والتزود بالمياه بتكلفة 10 ملايين دولار. زيادة على ذلك، قامت الجزائر في إطار تقديم المساعدات المالية ببذل مجهودها للدفع بظروف دول الجوار نحو التحسن والازدهار، حيث

قدمت مساعدات للدول الفقيرة التي تعيش ظروف اقتصادية واجتماعية ومناخية حساسة، وقد قدر حجم المساعدات التي قدمتها الجزائر في جوان 2010 لدول الساحل على شكل مواد غذائية بـ 10 ملايين دولار⁽³⁰⁾.

3. على المستوى الدولي

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني والآليات المفعلة على المستوى الإقليمي، تعمل الجزائر على الاندماج في إطار التعاون الدولي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية وقطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية كسبيل ناجع للحد من تطورها، كما تجدد التزامها بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولتها الدائمة لحل الأزمات بالطرق السلمية.

أ- تعزيز التعاون الأمني الدولي

تتبنى الجزائر مقاربة شاملة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية قائمة على مبدأ التعاون والتنسيق الأمني الدولي، وذلك على مستوى تبادل الخبرات والدعم اللوجستي والتنسيق الاستخباراتي دون الوصول إلى التدخل العسكري، وهو ما يظهر في علاقتها مع مختلف الفواعل الدولية. حيث نجحت الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في استعادة مكانتها كحليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الدولية على الإرهاب، وذلك انطلاقاً من تجربتها المعترف بها في محاربة الإرهاب. وقد شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إشراف ضباط من الجيش الأمريكي على تجهيز وتدريب عناصر من القوات الجزائرية في المناطق الجنوبية، وذلك في إطار التعاون على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال المتمركزة في منطقة الساحل الإفريقي على الحدود الجنوبية للجزائر، وفي نفس الإطار وافقت الإدارة الأمريكية على تزويد الجزائر بتجهيزات عسكرية تكنولوجية لمحاربة الجماعات الإرهابية، كما أشركتها في مبادرة الساحل لمكافحة الإرهاب التي تطورت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب، والهادفة إلى تكوين دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي على محاربة الإرهاب ومواجهة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في المنطقة، إضافة إلى منع الجماعات

الإرهابية من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي كقواعد خلفية ومنطلق لعملياتها الإجرامية عن طريق توحيد جهود دول المنطقة والتنسيق الجهوي في ظل ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها اعتمادا على قدراتها منفردة⁽³¹⁾.

ب- تبني مساعي الوساطة

تعمل الجزائر بخصوص الأزمة الليبية الراهنة على أن يكون لها دور فعال في مساعي الوساطة لحل الأزمة، وتقدم نفسها أمام الداخل الليبي والأطراف الإقليمية والدولية على أنها وسيط محايد في الأزمة الليبية يمكن الاعتماد عليه لدفع عملية الحل السياسي، وهو ما يؤهلها للعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة الليبية، واستضافة حوار وطني ليبي-ليبي يمكن أن يسفر عن دفع الحل السياسي في هذا البلد ويسرع إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، حيث تتخوف الجزائر من أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد سيزيد من أعبائها الأمنية، خاصة وأنها تفرض إجراءات عسكرية استثنائية على حدودها مع ليبيا منذ بداية الأزمة، وهو ما يشكل استنزافا لقوى الأمن والجيش الجزائري الذي يتصدى في الوقت نفسه للتهديدات القادمة من شمال مالي⁽³²⁾.

ج- دعم مبادرات السلام

انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية التزمت الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة حل النزاعات بالطرق السلمية، فرغم غموض موقفها من الأزمة السورية خلال الأشهر الأولى من الصراع، إلا أن الحكومة الجزائرية دعت إلى الحوار كسبيل لحل الأزمة السورية وحذرت من تبعات محاولات التدخل الأجنبي، وهنا يمكن أن نستخلص موقف الجزائر الداعم لكل مباحثات السلام المتعلقة بإدارة الأزمة السورية، فالجزائر تدعو في كل المناسبات إلى ضرورة التزام الحوار من أجل حل الأزمة السورية، كما تعتبر ان تحقيق المصالحة السورية هو السبيل الوحيد القادر على حفظ وحدة التراب السوري وتماسك مؤسساته، أي أن موقف الجزائر الثابت يقضي بأن أية تسوية للأزمة السورية يجب أن يبدأ بالوقف الفوري للاقتتال، ووقف جميع صور العنف مهما كان مصدرها،

ومباشرة حوار جدي تشارك فيه كافة أطراف الشعب السوري بما يحفظ وحدة سوريا ويضمن استقرارها وسيادتها ويبعدها عن مخاطر التدخل الأجنبي⁽³³⁾.

الخاتمة

إن تحليل المقاربة الجزائرية المعتمدة لإدارة الأزمات في محيطها الإقليمي سواء في بعده الإفريقي أو العربي يؤكد تمسك الجزائر بنفس المبادئ لتسيير سياستها الخارجية، كما يبرز المحرك الرئيسي لتدخل الجزائر على المستوى الخارجي وهو الدافع الأمني والدفاعي، حيث يزيد نشاطها الدبلوماسي كلما زاد حجم تأثير الأزمة على أمنها الوطني بحكم القرب الجغرافي.

كما أن تحليل مختلف التهديدات المتصاعدة على الساحة الإقليمية الجزائرية يوصلنا إلى جملة من النتائج الأساسية التي تؤكد جدية التحديات الإقليمية ومنها:

- نجاح المقاربة الجزائرية اتجاه محيطها الإقليمي مرتبط بشكل وثيق بمدى تماسك الجبهة الداخلية، وهو ما يفرض عليها ضرورة الالتزام بمسئولياتها في جميع المجالات، وذلك من أجل الحفاظ على تماسك مختلف مكونات المجتمع.

- ظاهرة الإرهاب ومختلف مظاهر الجريمة المنظمة إضافة إلى التهديد الأمني الذي تشكله، فهي تشكل تهديدا اقتصاديا يتمثل في أعباء حماية وتأمين شريط حدودي ممتد على مساحات شاسعة يصعب مراقبتها، وهذا ما يتطلب إجراءات أخرى بالموازاة مع الإجراءات العسكرية من أجل تقليل الأعباء.

- تعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تتخبط فيها مختلف بلدان الساحل الإفريقي المصدر الأساسي لمختلف المشاكل والتحديات التي تنتشرها هذه المنطقة بشكل يهدد أمن

المنطقة بصفة عامة، وهذا ما يستوجب وضع مخططات تنمية حقيقية وجلب التمويل الدولي

الكافي عبر تحفيز الفواعل الدولية المعنية والمتأثرة بتداعيات أزمات منطقة الساحل الإفريقي.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات المتصاعدة صار لزاما على الجزائر أن تضع جملة من

الإجراءات التي من شأنها الحد من تأثير هذه التهديدات، ومن الإجراءات الواجب اتخاذها:

- اعتماد إصلاحات حقيقية تمس مختلف القطاعات، وذلك بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي

والاقتصادي ومزاوجة الحل الأمني بالحل السياسي والاقتصادي، بما يكفل الوصول إلى القدرة

على تبني حلول جذرية لمشاكل المنطقة، وبعث مشاريع التنمية القادرة على تخفيف نسب

البطالة والفقر ومختلف المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها.

- إضافة إلى تدعيم قدراتها العسكرية، من الضروري على الجزائر التزام استراتيجية التنسيق بين

مختلف الفواعل الإقليمية والدولية وكذا دول المنطقة من أجل تبادل المعلومات وتثقيف الرقابة

الأمنية على الحدود وتقديم الدعم اللوجستي والمعدات اللازمة للدول الضعيفة العاجزة عن

تأمين حدودها.

* من الضروري أيضا أن تحافظ الجزائر على نسق تصاعدي لعلاقتها مع منظمة الاتحاد

الإفريقي، وأن تربط علاقات دبلوماسية على أساس التعاون مع مختلف القوى الدولية

والمنظمات الدولية والإقليمية على غرار منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة

التعاون الإسلامي من أجل تفعيل الأطر المؤسسية الدولية وطرح مشاريع تنمية مدروسة

تلقى القبول والدعم الدولي، وهو ما من شأنه أن يوفر الدعم المالي الذي يعزز مشاريع التنمية

في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على تعزيز مكانة الجزائر على المستوى الدولي

باعتبارها الوسيط لتحقيق التنمية والقضاء على مختلف الظواهر المترتبة عن ضعف التنمية..

الهوامش والمراجع:

(1) ronald abler john s. Adams et peter gould, **spatial organization: the geographer's view of the world**, prentice hall international, london, 1972, p 182.

(2) أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، دار فكرة، القاهرة، 2006، ص 3.

(3) ريتشارد هارتشورن، نظرة في طبيعة الجغرافيا، ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى موسى الشاعر، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 160.

(4) أحمد محمد عبد العال، جغرافيا التنمية: مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص 14.

(5) محمد محمد سطحة، الجغرافيا الإقليمية، ط2، مكتبة الخريجي، الرياض، 1987، ص 30.

(6) Stéphane Rosière, **Géographie politique & Géopolitique: une grammaire de l'espace politique**, Ellipses, Paris, 2003, p.11.

(7) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص ص 53-54.

(8) ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 57.

(9) Louis j.contori and steven l.spiegel, **the international politics of regions: a comparative approach**, prentice-hall, englewood cliffs, new jersey, 1970, p 73.

(10) Saïd haddad, **entre volontarisme et alignement: quelques reflexions autour de la politique africaine de l'algerie**, dynamique internationales, no 7, octobre 2012, pp 2-4.

(11) عمر حمد البرعصي، التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، جامعة قارون، بنغازي، 2010، ص 27.

(12) فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ، العدد 201، 2012، ص 426.

(13) Salih Benkobbi, **L'algerie Dans Tous Ses Etats**, Casbah Editions, Alger, 2009, P.29.

(14) علي تابلت، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الثاني، شتاء 2002-2003، ص 281.

(15) ليلي كرفاح، تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، فيفري 2018، ص 37-38.

(16) وهيبة دالع، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23، جوان 2016، ص 96.

(17) علي، خالد حنفي، سيناريو برقة: الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية. 08 مارس 2012، <https://adengad.net/printpost/8320>، تاريخ التصفح 13 أوت 2017.

(18) الطاهر دحموح، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، مارس 2018، ص 69.

(19) ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 41.

(20) Belkacem Iratni, **Security Challenges and Issues in The Sahelo-Saharan Region; The Algerian Perspective**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Dakar, 2017, Pp 8-9.

(21) Ibrahim Souleymane, **Le Trafic D'armes En Afrique, Points Chauds**, available at : <http://www.pointschauds.info/fr/2013/03/26/le-trafic-darmes-en-afrique/> accessed 18 March 2019.

(22) عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات والتحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27 و 28 فيفري 2013، ص 18.

(23) صليحة بخوش، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر: دراسة في التداعيات وآليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، نوفمبر 2015، ص 47.

(24) حكيم غريب، الاستراتيجية الجزائرية لمعالجة ظاهرة الهجرة: نحو رؤية إنسانية، مداخلة للمشاركة في فعاليات الملتقى الوطني: الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر: المعضلة الأمنية والحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 20 و 21 أبريل 2015، ص 23.

(25) Sabrina Lesparre et Luc Mampaey, **Depenses Militaires, Production et Transferts D'armes. Compendium 2013**, Groupe de Recherche et D'information sur la Paix et la Securite (GRIP), Brussels, 2013, p 34.

(26) Aïda Ammour Laurence, **Evolution de La Politique de Defense Algerienne**, bulletin de documentation N°7, Centre Français de Recherche sur Le Renseignement, sur le lien : <https://cf2r.org/documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne/>, accede le 13/04/2017.

(27) Shivit Bakrania, **Libya: Border Security and Regional Cooperation**, Gsdrc, International Development Department, College of Social Sciences University of Birmingham, Uk, January 2014, P 10.

(28) وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 100.

(29) African Development Bank Group, **Proposal For The Establishment Of A Nepad Support Unit**, Available At : https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/documents/policy-documents/nepad_-_proposal_for_the_establishment_of_a_nepad_support_unit.pdf, Accessed March 26, 2017.

(30) عادل زقاع وسفيان منصور، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 06، جانفي 2014، ص 75.

(31) وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 102.

(32) عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية. الرؤية والتحركات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: <https://futureuae.com/ar/mainpage/item/2562/> تاريخ الاطلاع: 2017/02/05.

(33) محمد تناح، الجزائر والأزمة السورية: دراسة في طبيعة الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية، ط1، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الأردن، 2018، ص 88.